

الزكاة كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية

بوكليخة بومدين
ماجستير في العلوم الاقتصادية

الحلقة (١)

الملخص

Abstract

After the great changes that have taken place on the concept of development. especially " the World Bank report at the end of the eighties . development has become known as a multidimensional process include fundamental changes in the social structure . values and public institutions. so as to accelerate the rate of economic growth. and reduce poverty and unemployment. and reduce disparities in the distribution of income . and achieve economic development is that Islam was a race in the treatment of these problems through the large role played by Zakat in achieving economic development as one of the most important resources of States of Finance. and the engine effectively . which urges Muslims to invest their money so do not eat charity. and the transfer of money from the rich to the poor. this is what leads to increased consumption from investment and thus economic recovery in the country.

بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على مفهوم التنمية خاصة " تقرير البنك الدولي في نهاية عقد الثمانينات، أصبحت التنمية تعرف بأنها: عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغيرات جوهرية في التكوين الاجتماعي، والقيم والمؤسسات العامة، بما يمكن من الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر والبطالة، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن الإسلام كان هو السبّاق في علاج هذه المشاكل من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها من أهم موارد الدول المالية، والمحرك الفعال الذي يحث المسلمين على استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الصدقة، ونقل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومنه الاستثمار، وبالتالي حدوث انتعاش اقتصادي في البلد.

المقدمة

١. أهمية الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي.

إن استقرار النقد هدف تسعى إليه كل دول العالم، وتعتبر الزكاة أداة مالية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية في حالة تحقيق الاستقرار النقدي، ذلك لأن التأثير في نسبة ١٠٪ إلى ١٤٪ من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحويل أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك على طريقة تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية، وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة، وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي، فإذا أخذنا الجزائر كمثال على التأثير النقدي للزكاة نجد أن الناتج القومي يزيد عن ٥١ مليار دولار سنوياً فباعتبار أن الجزائر دولة تملك موارد معدنية وطاقوية تبلغ ١٠٪ كمتوسط.

نلاحظ بأن حصيلة الزكاة تقدر بـ ٥,١ مليار دولار أي حوالي ٤٠,٨ مليار دينار (سعر الصرف ١ دولار ٨٠ دينار)، فالتحكم في طريقة تحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة (أ.د. صالح صالح، ٢٠٠٦).

تعتبر الزكاة من أهم الأدوات المالية التي يستخدمها النظام الاقتصادي الإسلامي لتوفير الكفاية لكل مسلم، فالزكاة: هي الأداة المثلى في الإسلام التي تدمج الجانب الروحي والمادي، فهي تكليف مالي عقائدي يدخل في صميم الأعمال الإيمانية، وتكتسب حرمة دينية غير موجودة في أي من مصادر التمويل الأخرى، من هنا يظهر أثرها العظيم في النواحي الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إعادة توزيع الدخل والثروة، وحل العديد من المشكلات الاقتصادية الناجمة عن البطالة والفقر وكثر المال وعدم استثماره، وتشكل الزكاة أداة أساسية في النموذج التنموي الإسلامي لذلك سنقوم بشرح كيفية تأثير الزكاة على التنمية من خلال المحاور التالية:

أولاً: أثر الزكاة على السياسة النقدية.

ثانياً: الزكاة أداة توازن اقتصادي.

ثالثاً: أثر الزكاة على الاستهلاك.

رابعاً: أثر الزكاة في الحفاظ على الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

خامساً: دور الزكاة في حل المشكلات الاجتماعية.

أولاً: أثر الزكاة على السياسة النقدية.

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم والانكماش يمكن الاستفادة من الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي.

أ. حالة التضخم:

التضخم هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء أكانت هذه الزيادة من حيث العرض (الإصدار النقدي) أم الطلب (الإنفاق النقدي)، أم هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار (د. ضياء مجيد الموسوي، ٢٠٠٦). وتلعب الزكاة دوراً هاماً في التخفيف من آثار التضخم عن طريق الجمع والتحويل.

أ.١. الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:

من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وصولاً لتحقيق المصلحة الحقيقية الهادفة إلى تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية. ونجد في هذه الحالة أقوالاً لعدد من الفقهاء بجواز إخراج القيمة من الزكاة، فقد منعها كثيرون وأباحها بعضهم، وفي كلامهم ما يدل بشكل واضح أن الجواز والمنع هما بحق المزكي نفسه، أما إذا كان ذلك من مصلحة الفقراء، ومصلحة الأمة من مصلحتهم، وكانت الدولة هي التي تقرر الجباية عيناً ونقداً، فإن لذلك ضوابط أخرى تحددها المصلحة العامة (د. مندر قحف، ١٩٩٩)، إلا أن القول الراجح ما ذكره ابن تيمية في قوله: "وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة أو للعدل فلا بأس به.."، وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقداً عند جمع الأموال الزكوية باعتبار أن ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً في اتجاه محاربة التضخم، وبإمكان الحكومة أن تحدد نسبة معينة حسب الوضع التضخمي، كما بإمكانها توزيع قيمة ما تحصله سلعاً عينية.

أ.٢. الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:

تستطيع الدولة أن تلجأ إلى الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم ويكون ذلك حسب الظروف السائدة، ويتم عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحويل وأصحاب الأموال، أما من ناحية وجوب تقديم الزكاة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قدم تحصيل الزكاة من عمه لعامين.

ب. حالة الانكماش:

تقوم الدولة باستعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركة النشاط الاقتصادي عن طريق:

ب.١. الجمع العيني للزكاة:

تقوم الدولة بأخذ زكاة الأموال عيناً كيلا يؤثر على الكتلة النقدية، وتقوم بتوزيعها على المحتاجين على شكل نقود مما يساعد على توفير السيولة النقدية في البلد، ويكون ذلك حسب الوضع السائد ودرجة الانكماشية أي على حسب مقدار الانكماش تكون نسبة الجمع العيني.

ب.٢. تأخير جمع الزكاة:

كما قد تلجأ إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة كما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي أخر جمع الزكاة في الحجاز عام الرمادة، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

ب.٣. زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:

ويكون ذلك من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن المصارف الثمانية بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الانكماش والعودة إلى النمو.

ثانياً: الزكاة أداة توازن اقتصادي.

يتحقق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تكون السحوبات تعادل الإضافات من الدخل، ويعتبر هذا الشرط ضرورياً لتحقيق التوازن في الدخل القومي، أما إذا كانت الإضافة على الدخل أكبر من السحب الذي يقابلها فإن التوازن يتحقق في الدخل القومي وعند مستوى أعلى من التوازن.

والزكاة بالنسبة لدافعها هي اقتطاع من الدخل، وهي بمثابة دخل جديد لمن يقبضها والمفروض أن يكون الدخل الجديد يعادل الاقتطاع من الدخل الذي حصل نتيجة فرض الزكاة، لكن الذي يحصل جراء ذلك أن الدخل الجديدة تكون أكثر من الاقتطاع الأصلي من الدخل، وهذا ما يجعل التوازن في الدخل القومي في المجتمع الذي تفرض فيه الزكاة عند وضع أعلى مما يمكن أن يكون عليه في غياب الزكاة لذلك ستقوم بتوضيح ذلك عن طريق فكرة المضاعف (مضاعف الاستثمار)، والمعجل وأثره على الاستثمار "Accelerator" (طاهر حيدر حردان، ١٩٩٩).

لدينا المعطيات التالية:

$$Y = C + I + Z \quad Y: \text{الإنفاق القومي}$$

$$C = C_0 + bY_d \quad C: \text{الإنفاق الاستهلاكي}$$

$$I: \text{الإنفاق الاستثماري}$$

$$Z: \text{الزكاة}$$

$$C_0: \text{الإنفاق المستقل}$$

$$b: \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

نفرض أن:

$$I: 20 \text{ مليون دينار}$$

$$C_0: 20 \text{ مليون دينار}$$

$$b = 75, 0$$

أ. حالة مجتمع قبل فرض الزكاة:

معادلة الدخل الوطني تكون كما يلي:

$$Y = C + I$$

$$Y = C_0 + by + I$$

$$Y - bY = C_0 + I$$

$$Y = \frac{C_0 + I}{1 - b}$$

$$Y = \frac{40}{0,75} = 160 \text{ مليون دينار}$$

ب. حالة وجود الزكاة بنسبة ٢,٥٪:

تصبح المعادلة كما يلي:

$$Y = C + I + Z$$

$$Y = C_0 + by_d + I + Z$$

$$Y = C_0 + b(Y - Z) + I + Z$$

$$Y = \frac{41}{0,25}$$

$$Y = 164 \text{ مليون دينار}$$

نلاحظ أن وجود الزكاة بنسبة ٢,٥٪ (بمقدار ٤ مليون دينار) قد أدى إلى زيادة الدخل القومي بنفس المقدار أي ٤ مليون دينار.

ج. المعجل:

تقول فكرة المعجل أن هناك نسبة ثابتة بين الإنتاج ورأس المال، فإذا زاد الإنتاج فلا بد أن يزيد رأس المال للمحافظة على نفس النسبة، ونعبر عن المعجل بالمعادلة التالية:

$$W = \frac{K}{Y} \dots \dots \dots (01)$$

W: هي نسبة رأس المال إلى الإنتاج وهي ثابتة (المعجل).

K: رأس المال.

Y: الإنتاج.

- نستطيع كتابة المعادلة رقم (١) على الشكل التالي:

$$K = W \cdot Y$$

ولأن لو تغيرت Y لابد أن تتغير K تصبح المعادلة:

$$\Delta K = W \Delta Y \dots \dots \dots (02)$$

بعودتنا إلى المثال السابق الذي وجدنا فيه الدخل القومي الذي هو الناتج القومي قد زاد بـ ٤ مليون دينار بوجود الزكاة، فما هو تأثير ذلك على رأس المال في المجتمع الذي هو الاستثمار وعلى افتراض أن المعجل يساوي ٣٠٪.

$$\Delta K = \Delta Y W$$

$$\Delta K = 1,2 \text{ مليون دينار}$$

إذن الزيادة في الدخل القومي الناجمة عن الزكاة أدت إلى زيادة في الاستثمار بمقدار ١,٢ مليون دينار.

د. المضاعف:

يعني مضاعف الاستثمار أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الدخل القومي وذلك بأضعاف مضاعفة.

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b} \Delta I$$

ΔY : التغير في الدخل القومي.

ΔI : التغير في الاستثمار.

فإذا كانت الزيادة في الاستثمار تساوي ١، ٢ دينار.

$$K_I = \frac{1}{1 - b} = 4$$

بالتعويض نجد:

$$\Delta Y = 4,8 \text{ مليون دينار}$$

وهكذا في كل مرة نحصل على توازن جديد في الدخل القومي عند مستوى أعلى مما كان عليه في السابق فالزكاة بالإضافة إلى أنها فريضة من الله وركن من أركان الإسلام فهي أداة توازن اقتصادي واجتماعي هذا ما أثبتته النتائج التي حققتها الزكاة عبر التاريخ عندما تم تطبيقها والإشراف عليها بشكل جيد.

المراجع:

١. طاهر حيدر جردان، (١٩٩٩)، الاقتصاد الإسلامي (المال-الربا-الزكاة)، دار وائل للنشر، عمان، ص ١٧٩.
٢. د. منذر قحف، (١٩٩٩)، دور السياسات المالية وضوابطها في إدارة الاقتصاد الإسلامي، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط ١، ص ٤٨.
٣. أ. د. صالح صالح، (٢٠٠٦)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ص ٦١٦.
٤. د. ضياء مجيد الموسوي، (٢٠٠٠)، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، ص ٢١٢.

الزكاة كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية

بوكليخة بومدين

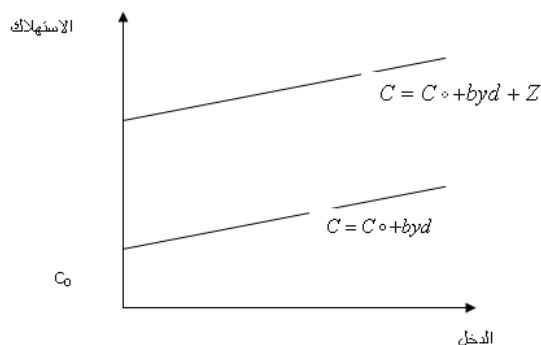
ماجستير في العلوم الاقتصادية

الحلقة (٢)

ثالثاً: أثر الزكاة على الاستهلاك.

إن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، وذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالتفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائماً إلى إشباع رغباتهم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية (د. غازي عناية، ١٩٨٩).

إلا أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين الإسلاميين على أن انتقال الدخل من الأغنياء إلى الفقراء يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي مستدلين بالدراسات الإحصائية التي لم تصل إلى رأي قاطع حول أثر التوزيع على الاستهلاك الكلي لأجل ذلك قالوا: أنه ليس بالضرورة أن يكون الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر منه عند الأغنياء. يقول السحبياني في هذا الشأن: "في حالة الرخاء الاقتصادي لا يوجد في المجتمع من يستحق الزكاة، وأولاً يوجد عدد كاف منهم لاستيعاب حصيلتها كلها، لذلك ليس بالضرورة أن يزيد الاستهلاك الكلي \times ، فيما يحتج محمد حامد عبد الله بذات الرأي بأن النهي عن الإسراف والتبذير في الاستهلاك أدلة على صدق هذه النتيجة حيث أن التوسط بالاستهلاك يؤدي لأن يكون الاقتصاد الكلي في اقتصاد غير إسلامي (د. نادية حسن محمد عقل، ٢٠١١). أما مختار متولي فقد انتهى إلى أن مقطع وميل دالة الاستهلاك يصبح أكبر بعد فرض الزكاة منهما قبل فرض الزكاة كما يتضح من الشكل رقم ٠١:



الشكل رقم (٠١): أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك. وقد قام مختار متولي بالبرهان على ذلك وفق الاقتراحات التالية (محمد مختار متولي، ١٩٨٥):

١. إن الزكاة تدفع لذوي الدخل المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر.
٢. إن الميل الحدي للاستهلاك لمستلمي الزكاة أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لدافعي الزكاة.
٣. إن الميل الحدي للاستهلاك موجب، ويقبل عن الواحد الصحيح.
٤. أنه سوف يكون هناك في كل عام أشخاص يستلمون الزكاة وأشخاص يدفعون الزكاة.
٥. أن نصيب مستلمي الزكاة من الدخل يقل عن نصيب دافعي الزكاة.
٦. أن مستلمي الزكاة لا يدفعون زكاة أو ضرائب على دخولهم أي أن دخلهم المتاح يعادل دخلهم الإجمالي.

باستخدام هذه الافتراضات أوضح بالأسلوب العلمي أن كلا من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك في مجتمع إسلامي يكونان أكبر من نظيرهما في مجتمع غير إسلامي لا يتمتع بوجود فريضة الزكاة. لأن الزكاة بفعل كونها أحد خصوصيات النظام الاقتصادي الإسلامي مصدر حقن للطلب الكلي من خلال تأثيرها على رفع مستوى الاستهلاك الكلي الخاص، كما تعتبر عنصراً من عناصر الحركة التلقائية للنظام الاقتصادي باتجاه التوازن (د. عبد الباري بن محمد علي مشعل، ٢٠٠١). إذن تؤدي الزكاة إلى زيادة الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك لدى مستلميها وذلك في المدى القصير وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع.

رابعاً: أثر الزكاة في الحافز على الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

تعتبر الزكاة إحدى السياسات المالية العامة في تحفيز الميدان الترموي فهي بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار. لقوله تعالى: يَحَقُّ اللَّهُ الرَّبَّاءُ وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ البقرة: ٢٧٦ فالزكاة تعد بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار، وطالما أن الإسلام لا يقر أسلوب التوظيف المالي، فإن هذا الاستثمار سيكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية

الشكل رقم (٠٢): أثر الزكاة على الأموال المكتنزة.

كما أن الإنفاق على الغارمين يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار، ويساعد ذلك على استقرار سوق الافتراض (الائتمان) حيث أن هذا المصرف يعطي الثقة للدائن والمدين، وقد تكون هذه المصلحة عملاً من أعمال الإنتاج والتنمية التي تنفع المجتمع فالشريعة حيث تساعد على الوفاء بدينه من مال الزكاة تملأ صدور المقرضين طمأنينة على أن قروضهم لن تضيع (د. يوسف القرضاوي، ٢٠٠١). وبهذا تعمل على إشاعة وتثبيت أخلاق المروءة والتعاون والقرض الحسن، كما تساهم في محاربة الربا. في هذا الجو تزداد حركة الأموال، وحركة الأيدي والعقول، وتعمل كل الطاقات لتنمية إنتاج الأمة، وبذلك تكون الزكاة وسيلة تأمين فريدة من نوعها غير موجودة في أي نظام غير النظام الإسلامي.

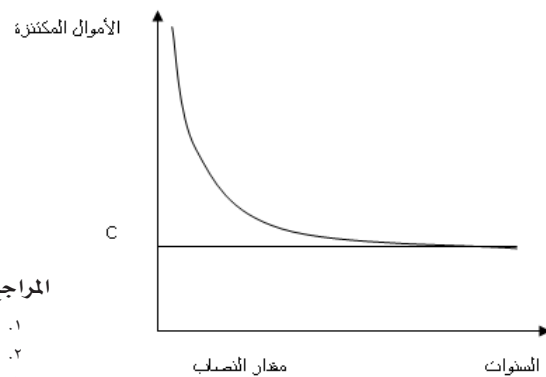
لقد عرف القرآن الكريم مفهوم مضاعف الزكاة في قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ يُبْقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ الْبَقْرَةَ: ٢٦١ هذا المضاعف ليس ثواب الله فقط بل يمتد ذلك إلى النواحي المادية، حيث أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل بمقدار يفوق الزيادة الأصلية في الاستثمار، فإنفاق الزكاة يشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، فالأول يتمثل فيما ينفقه الفقراء عند تسلمهم أموال الزكاة المستحقة، ولقد رأينا سابقاً كيف أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء يكون مرتفعاً هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. أما الإنفاق الاستثماري فيتم في حالة إقامة المشروعات الخاصة بواسطة الدولة لبعض أصحاب المصارف أو شراء الآلات والأدوات لبعض المستحقين والقادرين على العمل كما يتم بصورة غير مباشرة بواسطة المنتجين لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي زيادة المبيعات والأرباح، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي مما يؤثر بالزيادة في الدخل الوطني (حمداني نجا، ٢٠٠٩).

ويمكن الإشارة إلى أن الزكاة بدفعها الأموال العاطلة إلى ميدان الاقتصاد فإن المشروعات سوف تعتمد على المدخرات القومية وبالتالي يعتمد الاقتصاد القومي على رأس المال الوطني بدل اعتماده على التمويل الخارجي.

لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية وهو ما يعني تحقيق هدف المحافظة على رأس المال الحقيقي أي المادي والزكاة تعمل على ذلك من خلال عدم سريانها على الأصول الثابتة (د. سامي نجدي رفاعي، ١٩٨٢). ويعد الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لتقييده لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل الموارد الإنتاجية، إذ يطلق بعضهم على أثر الاكتناز مرض تصلب الشرايين سواء أكان على مستوى الفرد أم على المستوى الحكومي، ذلك أن اكتناز أحد موارد الإنتاج يؤدي إلى عدم تمكن مستوى النشاط الاقتصادي من الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، إذ أن دفع المال المكتنز إلى الاستثمار الحلال هو الأساس من فرض الزكاة.

فالزكاة تمثل إنقاصاً تدريجياً للأموال المكتنزة القابلة للنماء، حيث أن استقطاع ٢.٥٪ من الأموال التي تتجاوز النصاب يؤدي إلى استقطاع ١٠٪ من الأموال المكتنزة في أقل من خمسة سنوات، وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال والثروات المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج (فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، ٢٠٠٩).

وتعمل الزكاة على تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقتواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم استثمارها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى ٢.٥٪ سنوياً وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب كما في الشكل (أ. د. صالح صالح، ٢٠٠٦):



المراجع:

١. حمداني نجا، (٢٠٠٩)، أهمية صندوق الزكاة كمؤسسة إسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥٩.
٢. يوسف القرضاوي، (٢٠٠١)، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، ص ٤٦.
٣. مختار محمد متولي، (١٩٨٢)، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م ١٤، ص ٧٠٥.
٤. محمد مختار متولي، (١٩٨٥)، رد على تعليق أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق الزين، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م ٢٤، ص ١٥٩، ١٦٤.
٥. د. نادية حسن محمد عقل، (٢٠١١)، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، الأردن، ص ٢٧١.
٦. د. سامي نجدي رفاعي، (١٩٨٢)، دراسة تحليلية لأنار تطبيق فريضة الزكاة، المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، المنصورة، القاهرة، ص ١٧٠١.
٧. د. عبد الباري بن محمد علي مشعل، (٢٠٠١)، آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، الرياض، السعودية، ص ٥٦.
٨. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، (٢٠٠٩)، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، نابلس، فلسطين، ص ١٢٢.
٩. أ. د. صالح صالح، (٢٠٠٦)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ص ٢٦٧.
١٠. د. غازي عناية، (١٩٨٩)، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الجبل، بيروت، ص ٢٥.

الزكاة كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية

بوكليخة بومدين
ماجستير في العلوم الاقتصادية

(الحلقة ٣)

خامساً: دور الزكاة في حل المشكلات الاجتماعية.

يتناول هذا الجزء الدور الاجتماعي للزكاة في ضوء المشكلات التي تعاني منها مختلف دول العالم كالفقر والبطالة.

١. أثر الزكاة على البطالة.

يتمثل مستوى التشغيل employment level في اقتصاد ما في أفراد القوة العاملة الذين يطلبون عملاً ويجدونهم، وكلما اقترب عدد هؤلاء من العدد الكلي للقوة العاملة اقتربنا من مستوى التشغيل الكامل الذي يحتل مكانة متقدمة بين الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية في أي مجتمع.

والبطالة نوعان:

أ. البطالة الإجبارية:

هي وجود جزء من القوة العاملة قادرة وراغبة في العمل وراضية بمعدلات الأجور السائدة، وتسعى للحصول على العمل، ولكنها تعجز عن الحصول عليه لذلك فهي مجبرة على أن تكون في حالة بطالة (نعمت عبد اللطيف مشهور، ١٩٩٣).

١.١. موقف الإسلام من البطالة الإجبارية: (د. يوسف القرضاوي، ٢٠٠١). هنا يأتي دور الزكاة حيث تتجلى وظيفتها في أنها الممول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج معها إلى مال لا يجده، فوظيفتها ليست إعطاء دراهم معدودة تكفي الإنسان أياماً أو أسابيع، إنما وظيفتها الصحيحة تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره، فمن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار أعطي من صندوق الزكاة ما يمكن من مواولة مهنته أو تجارته يتم كفايته وكفاية أسرته بانتظام، أما العاجز الذي لا يقدر على مواولة مهنة أو عمل يكسب منه معيشته يعطى كفاية العمر لأمثاله في بلاده.

ب. البطالة الاختيارية:

تمثل انصراف مجموعة من أفراد القوة العاملة عن العمل لعدم الرغبة في ذلك، أو نظراً لتدني الأجور.

١.١. موقف الإسلام من البطالة الاختيارية:

يقاوم الإسلام هذا النوع من البطالة، و يعتبر أنّ هؤلاء لا يستحقون الزكاة، فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ الزكاة لأنّ مستحقي الزكاة يجب أن تتحقق عندهم الشروط المحددة .

ج. الزكاة ودورها في التخفيف من مشكلة البطالة:

لقد وصلت البطالة في بعض الدول الإسلامية إلى مستويات عالية حيث وصلت في بعض هذه الدول إلى ٢٥ ٪، وتصل بين الشباب إلى نحو ٥٠ ٪ وتصل نسبة البطالة عند المتعلمين إلى حوالي ٧٠ ٪ وللزكاة دور كبير وهام في علاج هذه الظاهرة (محمد علي القري، ١٩٩٨).

ج.١. أثر الزكاة على الطلب على العمل:

إن زيادة كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري تستتبع أن يزيد الطلب على عنصر العمل، فضلاً عن توظيف العاملين عليها الذين يتم الإنفاق عليهم من الزكاة، هذا ما يشكل زيادة ملحوظة في الطلب على العمل، ويعمل هذا الأثر للزكاة على تضيق الفجوة بين الطلب الكلي وبين الدخل اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

ج.٢. أثر الزكاة على عرض العمل:

يتوقع أن تؤثر الزكاة على عرض العمل وعلى مستوى إنتاجية العامل إيجاباً للأسباب التالية:

- إن إنفاق الزكاة على الفقراء يرفع إنتاجية عنصر العمل بسبب زيادة استهلاكهم، ومن ثم رفع مستواهم الصحي والغذائي.
- إن عدم جواز إعطاء الزكاة للفقير القادر على العمل المتعطل باختياره يعمل على زيادة الحافز على العمل بحثاً عن طلب الرزق.
- إن إعطاء الفقير القادر على العمل صاحب الحرفة المتعطل جبراً ما يمكنه من مواولة مهنته يعمل على زيادة عرض العمل وعلى رفع مستوى إنتاجيته.

٢. الزكاة ومشكلة الفقر.

يقر الإسلام الفقر، ويعتبره خطراً على الأسرة والمجتمع، بل يعتبره بلاء يستعاذ بالله من شره، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعوذ: ﴿اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر﴾، ويعني الفقر في الإسلام الحاجة أو العوز ويفرق الإسلام بين أنواع مختلفة من الفقر (د. هشام حنظل عبد الباقي، ٢٠١١).

- الفقر النسبي:

ويعني تفاوت دخول الناس ، ويعترف الإسلام بهذا النوع كسنة كونية، حيث يرجع لتفاوت قدرات الأفراد ومقدار ما يبذلونه من جهد وعمل قال الله تعالى: **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيُبْلِغَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ** (سورة الأنعام، الآية ١٦٥). فمن اختلاف القدرات والمهارات والجهود تختلف العوائد والدخول.

- الفقر المطلق:

ويقصد به عدم قدرة الفرد على إشباع حاجاته بمعنى عدم القدرة على تحقيق حد الكفاية.

لكن هل تستطيع الزكاة القضاء على الفقر؟

تلعب الزكاة دوراً هاماً في الحد من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم، فقد حدد الإسلام أوجه صرف الزكاة في مصارفها الثمانية، والملاحظ أن تلك الفئات هي الأكثر فقراً في المجتمع، ويترتب على ذلك زيادة الإنفاق على الاستهلاك، ثم يزيد الطلب الكلي كما وضحنا ذلك سابقاً، ومن ثم زيادة التوظيف والانتاج، وبالتالي زيادة الدخل. كما أن مشكلة الفقر في نظر الإسلام ليست كما تصورها المنهج الرأسمالي بأنها مشكلة قلة الموارد، ولا هي كما تصورها المنهج الاشتراكي بأنها مشكلة الأغنياء أنفسهم باستثناءهم لخيرات المجتمع على حساب الفقراء وإنما المشكلة هم البشر الفقراء منهم أو الأغنياء على السواء بقصور سلوكهم سواء في جانب الإنتاج أو جانب التوزيع.

لكن هل نجح الإسلام في القضاء على هذه الظاهرة؟

لقد انتصر الإسلام فعلاً على الفقر، وبلغ الرخاء والغنى في عهد عمر بن عبد العزيز، روى أبو عبيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن -وهو بالعراق- "أن أخرج للناس أعطياتهم (أي رواتبهم ومخصصاتهم الدورية) فكتب إليه عبد الحميد: "إني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال (فائض في الخزانة) فكتب إليه: "انظر كل أدان في غير سفه ولا سرف، فاقض عنه" فكتب إليه: "إني قد قضيت عنهم، وبقي في بيت المال مال"، فكتب إليه: "انظر كل بكر (أي أعزب) ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه"، فكتب إليه: "أني قد زوجت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال"، فكتب إليه: "انظر من كانت عليه جزية (أي خراج) فضعت عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه فإننا لا نريد لهم لعام ولا عامين (زليخة بلحناشي، ٢٠٠٧).

وهكذا اختفى الفقر فعلاً في ظل هذه الخلافة الراشدة، وتبين مما سبق أن علاجها مستطاع، وليست قدراً محتوماً كما نراه في المجتمعات المتقدمة.

الخاتمة

إن الزكاة وبالإضافة إلى أنها فريضة من الله وركن من أركان الإسلام فهي أداة توازن اقتصادي واجتماعي هذا ما أثبتته النتائج التي حققتها الزكاة عبر التاريخ عندما تم تطبيقها والإشراف عليها بشكل جيد، فقد أثبتنا من خلال العرض السابق الدور الكبير الذي تلعبه الزكاة في محاربة الفقر والبطالة، الركود الاقتصادي، الدور التوزيعي من خلال إعادة توزيع الدخل، الادخار بالقضاء على ظاهرة كنز النقود...، وتشجيع الاستثمار، الاستهلاك، الانتاج، سوق العمل...، وكونها أداة فعالة لتوفير السيولة لتمويل التنمية.

إذن يمكن أن نستنتج أن الزكاة يمكنها أن تساهم بشكل فعال في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هذا ما جعل أولياء الأمور يفكرون جدياً في تنظيمها وإحيائها في شكل مؤسساتي.

المراجع:

١. د. هشام حنظل عبد الباقي، (من ١٨ إلى ٢٠/١٢/٢٠١١)، الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي، دراسة تطبيقية على مملكة البحرين، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، (النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة)، الدوحة قطر، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص ٢٢.
٢. د. زليخة بلحناشي، (٢٠٠٧)، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد الكمي، قسنطينة، الجزائر، ص ٢٢٧.
٣. د. يوسف القرضاوي، (٢٠٠١)، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، ص ١٠.
٤. محمد علي القري، (من ٣١-١٠ إلى ١٩٩٨/١١/٠١)، بحث بعنوان: الزكاة كأداة لتنمية الفقراء والمساكين، المؤتمر العالمي الخامس للزكاة، مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الواحد والعشرين، الكويت.
٥. نعمت عبد اللطيف مشهور، (١٩٩٢)، الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، ص ٣٠.